

(٣١)

جماع الأمر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ. قال شيخ الإسلام رحمه الله وغفر له ولشيخنا: ((وجماع الأمر: أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة.

«قسمان» يقولان: تجرى على ظواهرها. «وقسمان» يقولان: هي على خلاف ظاهرها. «وقسمان» يسكتون.

أما الأولان: فقسمان: [من يقول تجرى على ظاهرها: ١. أهل السنة. ٢. المشبهة]:

أحدهما: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء المشبهة، ومذهبهم باطل، أنكره السلف، وإليهم توجه الرد بالحق.

والثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجرى ظاهر اسم «العليم، والقدير، والرب، والإله، والموجود، والذات» ونحو ذلك، على ظاهرها اللائق بجلال الله، فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوقين: إما جوهر محدث، وإما عرض قائم به. فالعلم والقدرة والكلام والمشية والرحمة والرضا، والغضب، ونحو ذلك: في حق العبد أعراض. والوجه واليد والعين في حقه أجسام. فإذا كان الله موصوفاً عند عامة أهل الإثبات بأن له علماً وقدرة وكلاماً ومشية. وإن لم يكن ذلك عرضاً، يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين. جاز أن يكون وجه الله ويداه ليست أجساماً يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين.

[القول في الصفات كالقول في الذات]:

وهذا هو المذهب الذي حكاه «الخطابي» وغيره من السلف، وعليه يدل كلام جمهورهم، وكلام الباقيين لا يخالفه، وهو أمر واضح، فإن الصفات كالذات، فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات، فصفاته ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات. فمن قال: لا عقل علماً ويداً إلا من جنس العلم واليد المعهودين.

قيل له: فكيف تعقل ذاتاً من غير جنس ذوات المخلوقين؟ ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته، فمن لم يفهم من صفات الرب. الذي ليس كمثلته شيء. إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه.

[من سأل عن كيفية الصفات سئل عن كيفية الذات]:

وما أحسن ما قال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: كيف استوى، وكيف ينزل إلى السماء الدنيا، وكيف يدها ونحو

ذلك؟ فقل له: كيف هو في نفسه؟ فإذا قال لك: لا يعلم ما هو إلا هو، وكنه الباري غير معلوم للبشر.

فقل له: فالعلم بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف، فكيف يمكن أن تعلم بكيفية صفة لموصوف، ولم

تعلم كيفيته، وإنما تعلم الذات والصفات من حيث الجملة على الوجه الذي [ينبغي له، بل هذه] المخلوقات في الجنة

قد ثبت عن ابن عباس. رضي الله عنهما. أنه قال: «ليس في الجنة مما الدنيا إلا الأسماء».

[لا يلزم من الاشتراك في الأسماء العلم بالكيفية] :

وقد أخبر الله: أنه لا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين، وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم: «أن في الجنة ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر». فإذا كان نعيم الجنة وهو خلق من مخلوقات الله كذلك، فما الظن بالخالق سبحانه وتعالى.

وهذه الروح التي في بني آدم قد علم العاقل اضطراب الناس فيها، وإمساك النصوص عن بيان كيفيتها، أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالى؟ مع أنا نقطع بأن الروح في البدن، وأنها تخرج منه وتخرج إلى السماء، وأنها تُسَلَّ منه وقت النزاع كما نطقت بذلك النصوص الصحيحة، لا نغالي في تجريدتها غلو المتفلسفة ومن وافقهم؛ حيث نفوا عنها الصعود والنزول، والاتصال بالبدن والانفصال عنه، وتخطوا فيها حيث رأوها من غير جنس البدن وصفاته، فعدم مماثلتها للبدن لا ينفي أن تكون الصفات ثابتة لها بحسبها، إلا أن يفسروا كلامهم بما يوافق النصوص، فيكونون قد أخطؤوا في اللفظ، وأنى لهم بذلك؟))

الحمد لله رب العالمين وصلى اللهم وسلم وبارك على سينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

وصف الشيخ ما تلي آنفًا بأنه جماع الأمر، وصدق. فقد ذكر الشيخ هنا قسمة سداسية لمذاهب الناس حيال نصوص الأسماء والصفات. ولم أجد فيما مر علي أشمل ولا أدق ولا أوضح من هذه القسمة. فإن كثيرًا ممن صنف في مقالات الناس في الصفات لم يستوعب وربما أخطأ في عرضها والتمييز بينها، فمنهم من جعلها قسمين ومنهم من جعلها أربعة ومنهم من جعلها خمسة، لكن الشيخ رحمه الله قد قسمها لهذه الأقسام الستة وهي على ثلاث مجموعات. كل مجموعة تتضمن قسمين. فقسمان يقولان تجرى على ظاهرها، وقسمان يقولان على اختلاف ظاهرها، وقسمان يسكتون - ولم يقل يتوقفون. وربما عبر أيضًا بالتوقف - ثم شرع رحمه الله في بيان حال القسمين الأولين فجعل القسم الأول ممن يجريها على ظاهرها أهل التمثيل، لأن أهل التمثيل يقولون تجرى على ظاهرها لكن الظاهر عندهم هو ما يعهدونه في الموجودات. فقد وقعوا إذن في تمثيل الله ﷻ بخلقه؛ إذ قال قائلهم لا نعرف وجهًا ولا يدًا ولا سمعًا ولا بصرًا إلا ما هو معروف في الأذهان والله خاطبنا بما نعهد فينبغي أن تكون صفات الرب ﷻ من جنس صفات المخلوقين ومثلها وجهه وكوجه ويد كيد وعين كعين وسمع كسمع وبصر كبصر. ولا ريب أن هذا المذهب مذهب باطل ممتنع عقلاً وباطل شرعًا. ممتنع عقلاً لأنه يمتنع ببداهة العقول أن يكون الخالق الكامل من جميع الوجوه كالمخلوق الناقص من جميع الوجوه، والعقل يأبى ذلك وينفيه. ومحرم وباطل شرعًا؛ لأن الله ﷻ أبطل ذلك ونفاه في غير ما آية فقال { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } وقال { وَمَنْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ } وقال { فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ } (النحل ٧٤) ونحو ذلك. فهذا هو القسم الأول.

أما القسم الثاني الذي يجريها على ظاهرها فهم أهل السنة والجماعة فهم يرونها على ظاهرها على اعتقاد أن ظاهرها لا تقي به ﷻ بمعنى أن الظاهر الذي يثبتونه هو المعنى الذي دل عليه هذا اللفظ في أصل وضع اللغة ولا يلزم من إثبات هذا الظاهر تماثل مع ما هو معهود في الأذهان. فإن هذا الاشتراك إنما هو اشتراك في الأذهان لا اشتراك في الأعيان. يعني اشتراك في المعنى العام الكلي المطلق الذي يكون في الذهن. وحينما يضاف هذا المعنى إلى ما يضاف إليه فإنه يتخصص. فإذا قلنا علم الله

اختص به، وإذا قلنا علم العبد اختص به، وإذا قلنا سمع الله اختص به، وإذا قلنا سمع العبد اختص به، وهكذا في سائر الصفات لو قلنا استواء الله فهو يليق به وإذا قلنا استواء العبد فهو يليق به، مع أن معنى العلم والاستواء والقدرة وغير ذلك من الصفات له دلالة في الذهن، فالسمع مثلاً يعني إدراك الأصوات والبصر إدراك المرئيات والعلم كذلك إدراك الشيء على ما هو عليه، والقدرة التمكن من الفعل من غير عجز، والقوة التمكن من الفعل من غير ضعف، وهذه المعاني مشتركة ولا يضر الاشتراك بين الخالق والمخلوق؛ لأن الله تعالى منها المثل الأعلى، فانتفى وجود تشبيهه، وهذه هي محنة المعطلة أنهم ظنوا أن كل اشتراك في الألفاظ والمعاني يقتضي اشتراك في الحقائق والكيفيات. والأمر ليس كذلك، فإن الاشتراك في اللفظ والمعنى لا يلزم منه اشتراك في الحقيقة والكيفية. بل إنه لا سبيل للعلم بالله تعالى إلا بوجود قدر مشترك في الذهن. وإلا فأنى لنا أن نعرف ربنا بمقتضى أسمائه وصفاته لولا أننا نعلم معنى السمع ومعنى البصر في أذهاننا، وإلا لما استفدنا من معنى السمع والبصر لله، لولا أننا نعلم معنى القدرة والحكمة في أذهاننا وإلا لما تمكنا أن نصفه ﷻ بما يليق به من صفات الكمال ونعوت الجلال. فهذا الاشتراك إنما هو اشتراك ذهني فإذا أضفناه إلى الله كان الله ﷻ منه المثل الأعلى كما قال ﷻ {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى} [النحل: ٦٠] {وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى} [الروم: ٢٧] والمثل الأعلى هو الذي لا يشترك فيه موجودان ولا يكون إلا لله وحده، فزالت شبهة التشبيه التي هرب منها هؤلاء المعطلة وأبقى الله لنا بركة الإثبات فعرفنا ربنا بمقتضى ما سمى به نفسه. وبين الشيخ رحمه الله بأن ما يكون للمخلوقين إما جوهر محدث وإما عرض قائم به، فالجوهر المحدث المراد به ذات الشيء، ككون هذا إنسان وذاك حيوان تلك شجرة وغير ذلك. والعرض الذي يقوم به ما يحصل في ذلك الجوهر من أوصاف كالبرودة والحرارة والرطوبة واليبوسة وما يكون للآدميين من العلم والقدرة والحكمة والغضب والرضا وغير ذلك. فهذه أعراض تقوم بالمخلوقات ولا يقال في حق الله ﷻ جوهر وعرض لكننا نقول للنفاء: كما أنكم تثبتون لله ﷻ ذاتاً تليق به ولها وجود حقيقي ولم يلزم من إثباتكم لهذه الذات أن تكون كذوات المخلوقات فلتتسع عقولكم إذا لإثبات صفات تقوم بتلك الذات لا تشبه صفات المخلوقين سواء بسواء؛ لأن القول في الصفات كالقول في الذات يحتذي حذوها. فمن عقل ذاتا لا تشبه الذات - وهذا لا بد له منه وإلا كان ملحدًا زنديقًا. فليثبت صفات لا تشبه الصفات، فهذه تبع لتلك. فالقول في الصفات كالقول في الذات سواء بسواء. وهذا المعنى هو ما ذكره الخطابي رحمه الله. "فمن قال لا أعقل علمًا ولا يداً إلا من جنس العلم واليد للمخلوقين" وهؤلاء هم أهل التمثيل، يعني كما رددنا على أهل التعطيل نرد أيضاً على أهل التمثيل بنفس الحججة، ونقول أنتم تزعمون أنكم لا تعقلون علمًا ولا يداً إلا من جنس ما هو معقول لدى المخلوقين. ألستم تعقلون ذاتاً لله ﷻ لا تشبه ذوات المخلوقين؟ فلتعقلوا إذن له علمًا ويداً ووجهًا وقدرة ورضا وسخط وغضب واستواء لا يماثل ما للمخلوقين سواء بسواء.

واستحسن الشيخ رحمه الله قول بعض السلف وهذا يحكيه غيره أيضاً لو قال لك الجهمي كيف استوى وكيف وكيف من الصفات؟ وكيف ينزل إلى السماء؟ ونحو ذلك، فقل له كيف هو؟ فهو لا يستطيع أن يكيف الذات، فإذا قال إنه لا يعلم كيفية ما هو إلا هو، وكنه الباري غير معلوم للبشر، فقل له إذن فالعلم بكيفية الصفة مستلزم لكيفية الموصوف. فكيف يمكن أن تعلم كيفية صفة الموصوف ولم تعلم كيفيته؟ إلى آخر كلامه رحمه الله وهو معنى واضح بين بحمد الله يستقيم على أصول أهل السنة والجماعة ويلجم المخالف بالحجة التي تقتضي على شبهته وفيه مفتح لمن آتاه الله ﷻ عقلاً وعافاه من التعصب المذموم.

وذكر الشيخ رحمه الله مثلين مضروبين في هذا المقام، يعني لشيء ثبتت حقيقته دون أن تثبت كنهه وهو من الأشياء الموجودة التي يقر بها عامة البشر، أحدها الروح التي ما من بشر إلا ويقر بها. الروح التي بها حياة الإنسان وما من عاقل إلا ويقر بحقيقة الروح لما يرى من آثارها، فالروح إذا حلت البدن دبت فيه الحياة وتنفس وتحرك وأكل وشرب وقام وقعد إلى آخر ذلك من الصفات الحيوية. وإذا فارقت الروح البدن عاد جثة هامدة. هذه الروح نطقت النصوص بأنها تصعد وتهبط وتسل وتنزع، وغير ذلك من الأوصاف أضيفت لها. فهذه الروح نعلم يقيناً ويعلمون بوجودها. وأضاف **عَبَّكَ** لها أوصافاً مع ذلك لا ندرك كيفية الروح ولا كيفية أوصافها. لا ندرك كيفيتها وكيفية أوصافها. فإذا كان هذا متحقق في مخلوق فكيف الخالق؟ المثال الثاني نعيم الجنة. فإنه **عَبَّكَ** أثبت في الجنة عسلاً ولبناً وماءً وحوراً ودوراً وقصوراً وغير ذلك من أنواع النعيم. ومع ذلك فليس في الجنة مما في الدنيا إلا الأسماء. الأسماء متفكة لكن الحقائق مختلفة ومع ذلك نحن ندرك المعنى حينما يقال إن الجنة فيها عسل فهذا يرتبط بمعنى الحلاوة، فالعسل حلو لكن حلاوة ليست كالمعهودة. وحينما يذكر في الجنة الحور العين فإنه يتبادر إلى الذهن معنى الاستمتاع والنكاح وهذا معنى مدرك من حيث الجملة وإن لم يدرك كنهه وحقيقته على ما هو عليه في الجنة. لكن أصل المعنى والقدر المشترك من هذه الألفاظ موجود في الأذهان فهذان المثالان يبينان أنه يمكن إثبات الشيء وإثبات صفاته دون أن ندرك كيفيته وحقيقته كما هي عليه في الواقع. هذان القسمان الأولان اللذان أجريا آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها.

ثم قال ((وَلَا نَقُولُ إِنَّهَا مُجَرَّدُ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ كَالدَّمِ وَالْبُخَارِ مَثَلًا؛ أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ الْبَدَنِ وَالْحَيَاةِ وَأَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ الْأَجْسَادِ وَمُسَاوِيَةٌ لِسَائِرِ الْأَجْسَادِ فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ كَمَا يَقُولُ طَوَائِفٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ بَلْ نَسَيِّئُنُ أَنَّ الرُّوحَ عَيْنٌ مَوْجُودَةٌ غَيْرَ الْبَدَنِ؛ وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مُمَاتِلَةً لَهُ؛ وَهِيَ مَوْصُوفَةٌ بِمَا نَطَقَتْ بِهِ النَّصُوصُ حَقِيقَةً لَا مَجَازًا؛ فَإِذَا كَانَ مَذْهَبُنَا فِي حَقِيقَةِ " الرُّوحِ " وَصِفَاتِهَا بَيْنَ الْمُعْطَلَةِ وَالْمُمَثَّلَةِ: فَكَيْفَ الظَّنُّ بِصِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟))

هذا الكلام شبيه بكلامه رحمه الله في التدمرية، فإنه في التدمرية ذكر هذين المثالين فيما يتعلق بنعيم الجنة والروح، وذكر خلاف الناس في الروح. ولعله . بإذن الله . يتيسر بيانه لاحقاً لكن المقصود هاهنا أن الروح مثال بدعي ظاهر لإثبات شيء دون إدراك كيفيته.

ثم انتقل للقسمين المقابلين فقال: ((وأما «القسمان» اللذان ينفيان ظاهرهما؛ أعني الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط، وأن الله لا صفة له ثبوتية، بل صفاته إما سلبية وإما إضافية وإما مركبة منهما، أو يشبتون بعض الصفات . السبعة، أو الثمانية أو الخمس عشرة . أو يشبتون الأحوال دون الصفات.))

هذه المقدمة في التعريف بمذهب النفاة على وجه العموم قبل أن يتكلم عن قسميهما الأصليين. فهم الذين ينفون ظاهرها ويقولون أنه ليس لله صفة حقيقية دل عليها النص في نفس الأمر ثم بعد ذلك يعاملونها بإحدى طريقتين كما سيأتي. فهم يقولون ليس لها - أي تلك النصوص - في الباطن مدلول هو صفة الله قط، وأن الله لا صفة له ثبوتية. ثم ذكر أصنافهم فذكر ابتداءً الجهمية والمعتزلة الذين قالوا إن الصفات التي أضافها الله لنفسه إما أن تكون سلبية أو إضافية أو مركبة منهما. وقد بينا في مستهل هذه الفتوى أن معنى السلبية عندهم هو ضد ذلك المثبت، كيف؟ يقولون إذا أثبت الله لنفسه العلم فليس المراد إثبات صفة العلم وإنما المراد نفي الجهل، إذا أثبت الله لنفسه القدرة فليس المراد صفة ثبوتية وإنما المراد نفي العجز. فهذا هو المقصود بقولهم "سلبية". أما "إضافية" فهي بمعنى وجود شيء مضاف إليه. فإذا سمي الله نفسه بالخالق فليس له صفة ثبوتية يقال لها صفة الخلق بل وجود

مخلوق له. فيأبون أن يقولوا له صفة خلق، بل المقصود بالخلق عندهم وجود مخلوق. والمركبة منهما أن يوجد منهما صفات لها وجه سلمي وآخر إيجابي كما يقال مثلاً في اسم الله الأول وصفة الأولية أن الأول مثلاً أنه ضد أنه ليس بعده شيء وأن الإضافة هو وجود مخلوق بعده، إلى غير ذلك من تلفيق الكلام الذي حادوا به عن الدلالة البينة الظاهرة التي فهمها كل عربي يقرأ القرآن وكل صاحب لرسول الله ﷺ سمع كلامه وبيانه. يقطع المرء بأنه لم يدر في خلد الصحابة الذين سمعوا من النبي ﷺ ما نزل إليه من ربه هذا التقسيم، ودعوى أن الصفات إما سلبية أو إضافية أو مركبة منهما. هذا مذهب الجهمية والمعتزلة. ((أو يثبتون بعض الصفات السبعة أو الثمانية)) أراد بإثبات الصفات السبعة مذهب الأشاعرة الذين يثبتون الصفات السبع المعنوية وهي الحياة والسمع والبصر والإرادة والقدرة والكلام والعلم. هذه الصفات السبع التي يثبتها الأشاعرة. أو الثمانية لأن الماتريدية يضيفون صفة القدم عليهم. أو الخمسة عشرة إشارة لبعض مذاهب المتكلمين، قال ((أما ما ذكره الشيخ أن منهم من يثبت خمس عشرة صفة فهم لم يتفقوا على هذا العدد كما في الصفات السبع أو الثمان بل يذهب بعضهم...)) إلى آخره ولم يذكر إحالة لفرقة معينة. ((أو يثبتون الأحوال دون الصفات)) هذا مذهب بعض المعتزلة وهو أبو هاشم الجبائي فإنه له مذهباً بالأحوال. مذهباً غير مدرك. أثبت شيء يقال له الحال، يعني يقول إنه فيه بين العالم والعلم فيه حال وهي العالمية هكذا. وهكذا بين القادر والقدرة حال الاقتدار إلى غير ذلك من كلامه المظلم؛ ولذلك أنشد بعضهم وهي:

مما يقال ولا حقيقة عنده
معقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري والحال
عند البهشمي وطفرة النظام

هذه ثلاث قضايا كلامية لا يمكن التعبير عنها بلغة واضحة ولا بيان مقنع. ((الكسب عند الشعري)) نظرية الكسب عند الأشعرية في باب القدر. ((والحال عند البهشمي)) البهشمي منحوت من أبي هاشم الجبائي، وهي ما سمعتم قبل قليل من إيجاد حال بين الاسم والصفة كالعالمية بين العالم والعلم. ((وطفرة النظام)) والنظام أيضاً من زعماء المعتزلة جاء بنظرية اسمها نظرية الطفرة. وعند المتكلمين من هذا الغناء شيء كثير وعافا الله ﷻ أهل السنة منه.

((«قسم» يتأولونها ويعينون المراد مثل قولهم: استوى بمعنى استولى، أو بمعنى علو المكانة والقدر، أو بمعنى ظهور نوره للعرش، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه، إلى غير ذلك من معاني المتكلمين. و«قسم» يقولون: الله أعلم بما أراد بها، لكننا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجة عما علمنا.))

إذن عرفنا هذين القسمين وتكلمنا عنهما كثيراً. فالقسم الأول هم الذين يتأولونها بمعنى يحرفونها ويعينون المراد. فيقول قائلهم: هذه النصوص من الآيات والأحاديث ليست على ظاهرها ولا يجوز إثبات ظاهرها بل لها معنى خلاف الظاهر، طيب هذا المعنى هل أخبر به النبي ﷺ وعينه؟ قالوا لا لم يعينه النبي ﷺ وإن كان يعلمه، لكنه لم يعلمه النبي ﷺ أمته لكي يمتحنهم في تنزيه الرب واستنباط المعاني اللاتقة بالله، فهذا من باب الامتحان لهم حتى يعينوا المعنى اللائق به. ثم تطفقوا في ذكر التأويلات المختلفة. ففي الاستواء كما سمعتم منهم من يقول استولى ومنهم من يقول المقصود علو المكانة ومنهم من يقول علو القدر أو الظهور إلى غير ذلك من التكلفات التي ما أنزل الله بها من سلطان. ويؤلفون في ذلك المؤلفات وقد بين شيخ الإسلام أن استمداد

هذه التأويلات إنما أخذها ابن فورك من بشر المريسي، وليست من كلام أهل السنة، وهم مقرون بهذا، أي أن الذين استعملوا نظرية التأويل مقرون بأنه لم يرد عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من السلف الصالح أي عبارة في تأويل الصفات. ويعلمون أن هذا الذي يقولونه إنما هو ظن. وهذا من تناقضهم؛ لأنهم يقولون لا بد في العقائد من الجزم والقطع، ثم هم في هذا الأمر العظيم المتعلق بصفات الله يقولون هذا ظن وليس يقين، والدليل على ذلك اختلاف تأويلاتهم، فكل يأتي من عنده بمعنى، بل الرجل الواحد منهم قد يقول في موضع ما لا يقوله في آخر. ووصفهم الشيخ بالتكلف وصدق أي أنهم متكلفون يعني شقوا بالقرآن العظيم والله ﷻ يقول { مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى } (طه: ٢) وطفقوا يبحثون عن هذه المعاني حتى أتى بعضهم بالغرائب كما نقلنا عن الزرخشري لما أتى لقوله تعالى { وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا } (النساء: ١٦٤) ولا يمكن أن يثبت صفة الكلام لله ﷻ قال (وكلم) الكلام هو الجرح أي جرحه بأظافر الحكمة (!!) ما هذا؟ كيف يقال هذا؟ أضاف الله أشياء كالجرح والأظافر !! أراد أن يهرب من شيء فأضاف أشياء ليفر مما هو أدنى منه.

وأما القسم الآخر الذين يقولون هي على خلاف ظاهرها فهم أهل التفويض أهل التجهيل. فإن أهل التجهيل يوافقون أهل التأويل أنها ليست على ظاهرها لكنهم يخالفونهم فيم؟ في التعيين. أولئك يقولون ينبغي أن يعين المراد؛ لنحجم عقول العامة من الوقوع في التشبيه. وليت العامة سلموا منهم. وهؤلاء يقولون: لا، لا يجوز أن نقول على الله بغير علم. وصحيح، ليس لأحد أن يقول على الله بغير علم، لكنهم سدوا باب العلم الذي أخبر الله به، فهم فروا من شيء ووقعوا في أشد منه؛ ولهذا قال شيخ الإسلام عن مذهب أهل التفويض "فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد."^(١) وربما لو عقدنا مقارنة في أيهما. التفويض أو التأويل. أشد خطراً لقلنا التفويض؛ لأن هذا المؤول - وإن كان كلا المذهبين على باطل وخطأ لكن المؤول نقل السامع من المعنى المراد لله للمعنى آخر يليق بالله، ولم يأت بمعنى لا يليق بالله، بل نقله معنى يليق به ولكنه ليس المراد في هذا النص المعين. أما هؤلاء - أهل التجهيل - فإنهم سدوا باب العلم بالله ﷻ عقلاً ونقلاً وجعلوا قارئ القرآن أمام طلاسمة والغاز وأحاجي؛ ليكون حاله كحال من ذم الله ﷻ من أهل الكتاب لا يقرؤون الكتاب إلا أماني، مجرد تلاوة لا يفقه منها شيئاً وهذا خلاف ما كان عليه السلف الصالح. قال أبو عبد الرحمن السلمي "حدثنا الذين كانوا يقرؤوننا القرآن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما أنهم لا يتجاوزون عشر آيات حتى يتعلموهن وما فيهن من العلم والعمل". لم يستثنوا شيئاً وما قالوا آيات الصفات ممنوع الاقتراب واللمس ولا أحد يقترب من هذا الحمى. أهل التجهيل يزعمون أن النبي ﷺ لم يعلم معناها. فيا سبحان الله هذا طعن في حكمة الله وفي كتاب الله وفي رسول الله وفي سلف الأمة. كل هذا يترتب على مقالة أهل التجهيل وأهل التفويض. طعن في حكمة الله، هل يليق أن ينزل الله على عباده كلاماً لا يفهمونه؟ هذا لا يليق! { كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ } (ص: ٢٩). طعن في كتاب الله وهو أن يصفوا هذا الكتاب الذي هو هدى والذي وصف الله ﷻ به أنه هدى وبيان وشفاء وموعظة بأن فيه ما ليس كذلك. طعن في رسول الله ﷺ لأن النبي ﷺ أمر أن يبلغ ما نزل فيه من ربه وألا يدع شيئاً. فعلى قولهم أن النبي ﷺ قصر في هذه المهمة وهو من قال للناس يوم عرفة (وأنتم تسألون عني فماذا أنتم قائلون؟ قالوا نشهد أنك بلغت رسالات ربك وأديت الذي عليك)

(١) دره تعارض العقل والنقل (١ / ٢٠٥)

فهم ينازعون في هذا بلسان حالهم وإن لم يكن بلسان قالمهم. ثم هو طعن في سلف هذه الأمة. فهم يجهلون السابقين الأولين من الصحابة والتابعين من العلم بالله تعالى حينما يقولون هذا لا معنى له ولا يمكن العلم به وهي ألفاظ تتلى، وحروف تقرأ وكفى. فهذا مذهب أهل التفويض ولأجل ذلك قلنا فساده أظهر من فساد مذهب أهل التأويل.